جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالبة:

بوتاروك أسماء

بعنوان:

توجه الجزائر في دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات

دراســـة حالـــة الجزائر 2018-2022

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
			رئيسا
أمال قلبازة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
			عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/ 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله و الشكر لرب العالمين

جاد علينا بنور العلم فأنعم علينا و تفضل عليي بتوفيقي في انجاز هذه المذكرة

و أزكى صلاة و السلام على صفيه و خليله محمد خاتم الأنبياء و المرسلين .

أهدي ثمرة جهدي الى من لبس ثوب العناء ليلبسني ثوب الراحة :

الي أبي العزيز أطال الله في عمره ،الى جدتي حفظها الله و بارك فيها ،الى معنى الحب و الحنان الى بسمة الوجود :أمي الغالية العزيزة أدامها الله و أطال الله في عمرها

الى اخوتي :عائشة ، مروة ،عبد الوكيل ،عبد الرحمان

الى خالتي العزيزة : مسعودة

والى عمتي حبيبة قلبي: زينب

و أهدي الى أعز شخص ساندني زميلي يونس

الى كل من قدم لي كلمة تشجيع و سعى الى خدمة العلم و التعليم ،الى كل من يعرفني و تسعهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

شكر و عرفان

من باب العمل بقوله صلى الله عليه وسلم: (من صنع لكم معروفا فكافئوه)

الشكرُ أولا وأخيرا ودائما وأبدا لله سبحانه وتعالى المعين على كل خير والموفق

لإنجاز هذا العمل، فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت.

فإنني أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان النابعة من القلب

إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر الدكتورة **قلبازة أمال** على

رعايتها لي ولهذا العمل وتحملها لي طيلة فترة البحث وجهدها المبذول معي،

وتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة التي أفادتني بها في سبيل إنجاز هذه المذكرة.

كما أتوجه بشكري الجزيل إلى كل أستاذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و

علوم التسيير و خاصة أساتذة علوم التجارية

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ومد لي العون والمساعدة

مديرية التجارة بولاية غرداية.

وإلى كل من أجادني بفكره ووقته

والشكر موصول لكل من تصفح المذكرتي من بعدي.

الملخص:

تتناول هذه المذكرة موضوع الصادرات خارج المحروقات و أهميتها بالنسبة للدولة الجزائرية ،حيث تعتمد الجزائر بشكل أساسي على الصادرات النفطية هو ما سبب مخاوف مستقبلية للدولة لتذبذب أسعار النفط و تأثيره السلبي على الإقتصاد ،وقد ركزت الدراسة على الصادرات خارج المحروقات ودعم الدولة لهذا القطاع لترقيته من أجل تطوير الإقتصاد الوطني و التخيف او التخلص من التبعية الكبيرة للمحروقات.

حيث سلطنا الضوء على أهم الإجراءات التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات و انعكاسها على عملية التصدير و مواجهة التحديات الراهنة ،حيث خلصت الدراسة أنه بالرغم من المجهودات المبذولة لتحقيق الأهداف المسطرة إلا أن النتائج لم تكن بحجم التوقعات ،و إن الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية.

الكلمات المفتاحية:ترقية ،استثمار،تجارة ،صادرات،مخطط الإنعاش الاقتصادي .

Abstract:

This study aims to examine the position of Algeria in supporting and promoting its non-

فهرس المحتويات

الإهداء.....	-
كلمة شكر	-
الملخص.....	IV
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال.....	IX
قائمة الملاحق.....	X
مقدمة.....	**أ– و**
الفصل الأول: عموميات حول التصدير والصادرات خارج المحروقات	
تمهيد:	
المبحث الأول : مفهوم التصدير و إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات	**7**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التصدير	**7**
الفرع الأول: مفهوم التصدير	**7**
الفرع الثاني :أهداف التصدير	**9**

المطلب الثاني : ترقية الصادرات خارج المحروقات .	**9**
الفرع الأول : أهمية نشاط التصدير خارج المحروقات .	**9**
الفرع الثاني :آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات.	**11**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	**14**
المطلب الأول : الدراسات العربية	**14**
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية	**16**
المطلب الثالث : التعليق على الدراسات	**18**
خلاصة الفصل:	**19**
الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر في الفترة 2012-2022	
تمهيد:	**21**
المبحث الأول: تقديم مؤسسة مديرية التجارة بغرداية.	**22**
المطلب الأول: نشأة المؤسسة.	**22**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	**22**
المطلب الثالث: مهام المؤسسة.	**26**
المبحث الثاني: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.	**27**
المطلب الأول: وضعية الصادرات خارج المحروقات 2018-2022.	**27**
المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية لترقية وتنويع الصادرات الجزائرية.	**36**
المطلب الثالث: التعليق على النتائج:	**43**
المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه عملية التصدير خارج المحروقات في الجزائر وأهم الحلول الممكنة لها.	**44**
المطلب الأول: العراقيل التي تواجه عملية التصدير خارج المحروقات في الجزائر:	**44**
المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمواجهة العراقيل الخاصة بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر:	**46**
الخاتمة:	**51**
قائمة المراجع	
الملاحق	
الفهرس	

قـــائمة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجـدول	رقم الصفحة
1	يوضح أوجه التشابه و الاختلاف بيم الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	18
2	يوضح تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2018-2022 بالمليون دولار.	28
3	يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدة الاستخدام (مليون دولار).	30
4	يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق في الفترة (2018-2020) (مليون دولار).	32
5	يوضح توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل خلال السنتين 2019-2020.	34

6	يوضح تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في فترة 2018-2021 (مليار دينار).	35

قـــائمة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	يوضح الهيكل الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة.	23
2	يوضح تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2018-2022 بالمليون دولار	29
3	يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدة الاستخدام (مليون دولار).	31
4	يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق في الفترة (2018-2020) (مليون دولار).	33
5	يوضح توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل في السنتين 2019-2020.	34
6	يوضح تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في فترة 2018-2021 (مليار دينار).	36

جدول الاختصارات

الاختصار	شرح المختصر
CFR	التكلفة والشحن
CIF	تكلفة التأمين والشحن
FAS	مجاني بجانب السفينة
FOB	مجاني على متن الطائرة

مقدمـة

أ- توطئة:

تهدف الجزائر إلى تعزيز وترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات كجزء من استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. تعتبر الصادرات غير المحروقات مصدرًا هامًا لتنويع اقتصاد البلاد وتقليل اعتمادها على قطاع النفط والغاز. يأتي توجه الجزائر لدعم وترقية صادراتها غير المحروقات نتيجة للتحديات التي تواجهها البلاد فيما يتعلق بتقلبات أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي العالمي. يدرك القادة الجزائريون أهمية التنويع الاقتصادي وتطوير قطاعات أخرى للصادرات لتحقيق النمو المستدام وتوفير فرص العمل.

تتبنى الجزائر استراتيجيات متعددة لتعزيز صادراتها غير المحروقات. تشمل هذه الاستراتيجيات تنويع الصناعات التحويلية والمصانع وتطوير الزراعة والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات والقطاعات السياحية والتكنولوجية. تسعى الجزائر أيضًا إلى تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات غير المحروقات. يتم التركيز على تعزيز البنية التحتية وتطوير المهارات العاملة لدعم قطاعات الصادرات وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

ب- إشكالية الدراسة :

- ما مدى مساهمة الجزائر في دعم و ترقية الصادرات خارج المحروقات ؟
- و لقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي إلى تساؤلات فرعية :

1- ما هي أهم الاليات و الوسائل التي تقوم عليها سياسة الصادرات خارج المحروقات ؟

2- كيف تتم عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات ؟

3- هل يوجد تدني في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

ج- **فرضيات الدراسة :**

1- تقوم اليات التشجيع الصادرات خارج المحروقات مجموعة من الحوافز و الوسائل ، حيث تؤدي إلى عدم الاهتمام بها الى تأثير غير إيجابي في نجاح هذه الإستراتجية .

2- يوجد بعض الإستراتجيات التي تضمن في ترقية الصادرات خارج المحروقات لكن لا تزال نتائج تطبيقها ضعيفة.

3- يوجد تدني في الصادرات خارج المحروقات برغم من تنوع المتعاملين مع الجزائر من عدة دول .

ث – دوافع إختيار الموضوع :

يرجع إختيارنا لهذا الموضوع لأسباب التالية :

-تماشي عنوان الموضوع مع الوضع الراهن

- الرغبة و الميول الشخصي في البحث على هذا النوع من المواضيع

- هذا الموضوع من أهم إنشغالات الدولة الجزائرية ، من خلال التركيز على تطوير صادراتها خارج المحروقات

ج- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التنقيب عن أهم جهود و الفرص النتاحة أمام تنمية الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية لعلها تخلص الإقتصاد الجزائري من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات و تسمح بتأسيس إقتصاد جديد قوامه التنويع و التكامل بين مختلف القطاعات ،و إبراز أهم الإستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر من أجل البحث عن توازن نسبي بين الصادرات النفطية ،و الصادرات الغير نفطية على المدى البعيد .

ح- أهمية الدراسة :

إن موضوع توجه الجزائر في دعم و ترقية الصادرات خارج المحروقات من المواضيع المهمة التي تحفز القطاعات الاقتصادية في تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي ، و بالتالي فإن تطويرها و تنميتها و ترقيتها أصبح أمر ضروري من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة و مستقرة سواءا في الدول النامية عامة أو الجزائر خصوصا .

خ–حدود الدراسة :

- **الزمنية** : امتدت فترة الدراسة من سنة 2018 الى غاية سنة 2022
- **المكانية** : تركزت الدراسة على حالة الجزائر كدولة نفطية تسعى للتخلص من الاعتماد على قطاع النفط وتطوير استراتيجية متكاملة للتنويع الاقتصادي من خلال تعزيز صادراتها غير النفطية.

د– منهج الدراسة :

لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، فالتحليلي في تحليل الجداول و البيانات و الوصفي في عرض المفاهيم .

ذ– صعوبة الدراسة :

- صعوبة الحصول على معطيات إحصائية مفصلة متعلقة بدراسة حالة الجزائر
- صعوبة الحصول على إحصائيات جديدة للسنوات الأخيرة بحيث تكاد تكون معدومة لذا كانت الدراسة – تقريبا إلى غاية 2020
- صعوبة إيجاد دراسات سابقة

ر– تقسيمات الدراسة :

تتضمن الدراسة مقدمة متبوعة بفصلين و تنتهي بخاتمة .

الفصل الأول : جاء تحت عنوان عموميات حول التصدير و الصادرات خارج المحروقات و لقد تم تقسيمه إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول نظريات أدبية حول تشجيع و ترقية الصادرات خارج المحروقات ، أما المبحث الثاني فخصص للدراسات السابقة من خلال التطرق لدراسات العربية و الأجنبية .

أما الفصل الثاني الدي عنوانه واقع ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر فقد إحتوى على ثلاثة مباحث ، الأول يتضمن تقديم مؤسسة مديرية التجارة بغرداية و الثاني يضمن واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، أما الثالث فخصص للعراقيل التي تواجه عملية التصدير و أهم الحلول الممكنة لها ، و في الأخير كانت هناك خاتمة تعتبر

كخلاصة لهدا البحث كما تم في دلك تقديم مجموعة من النتائج المتوصل إليها و تقديم مجموعة من التوصيات المقترح العمل بها و التي رأينا بأنها ضرورية ، و يمكن أن تعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات .

الفصل الأول:

عموميات حول التصدير وترقية الصادرات خارج المحروقات

تمهيد:

يعد التصدير وزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات أمرًا حاسمًا للدولة الجزائرية، في سعيها للتنويع الاقتصادي. فالاعتماد المتزايد على صادرات غير النفط يمكن أن يوفر مصادر دخل متنوعة ومستدامة، ويقلل من التبعية المفرطة لصناعة المحروقات. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة حجم الصادرات يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية للجزائر على الصعيد العالمي. لذا ينبغي للجزائر أن تعتمد على استراتيجية متكاملة لتعزيز قطاعات الصادرات المختلفة وتعزيز جودة المنتجات وتوسيع قاعدة العملاء في الأسواق الدولية.

و سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية حول التصدير وترقيته خارج المحروقات

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية حول التصدير وترقيته خارج المحروقات

يعتبر التصدير أهم مايحرك عجلة اقتصاد الدول الى الأمام ،كما يتمثل في كونه مقياس من مقاييس مدى نجاح ميزان المدفوعات هذه الدول ،و وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية و مؤشرا هاما في النهوض باقتصاديات الدول النامية فهو العنصر الهام الذي يدفع بالدولة لتحقيق جميع أهدافها المسطرة حيث نستعرض في هذا المبحث مفاهيم حول التصدير و أهميته و أهدافه .[1]

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التصدير

الفرع الأول: مفهوم التصدير

إن نشاط التصدير و الصادرات عنصران يخدمان موضوع واحد وهو عملية التصدير لتحقيق الأهداف المسطرة خاصة توفير موارد مالية للخزينة العمومية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.[2]

يمكن تعريف الصادرات :على أنها عملية تقوم على بيع و ارسال سلع و خدمات وطنية الى الخارج ،كما أنها تعرف أيضا على انها :انتقال سلع و سواها من الخيرات و الممتلكات المادية من بلد المنشأ الى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية.[3]

التعريف الأول : يعرف التصدير بأنه" مدى قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدماتية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية الى دول و أسواق عالمية أخرى "و بغرض تحقيق أهداف الصادرات

[1] سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ،الدار المصرية البنانية ،القاهرة،1993،ص102.

[2] بهلول مقران ،علاقة الصادرات بالنمو الصادرات خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر 3، 2001،ص75

[3] ابراهيم بلقلة ،آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الإقتتصادي -دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية ،جامعة شلف 2008-2009،ص88

من أرباح و قيمة مضافة و توسع و نمو و انتشار فرصة العمل و التعرف على الثقافات أخرى و تكنولوجيا جديدة و غيرها.[1]

التعريف الثاني: التصدير هو "عملية تقوم على بيع و ارسال سلع أو خدمات وطنية الى الخارج.[2]

و في ذات السياق،يمكن تقديم مفهوم للتصديرعلى المستويات التالية:[3]

على مستوى المؤسسة: التصدير هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة الى الاعوان الخارجية.

على مستوى الوطني: هوعملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة الى الدول التي تعاني من نقص الانتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.

على المستوى الدولي: التصديرهو الوسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من دول،يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الاسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي الى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.من خلال جملة هذه التعاريف يتضح ان التصدير تعبير عام، فهو لا يقتصر على البيع السلع والمنتجات ذات المنتج المحلي سواء كانت مواد أولية او سلع وسيطة او نهائية و خدمات الى دول العالم، فتعبير التصدير لا يقتصر على تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة أو الدولة الى الاعوان الخارجية او الى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، و انما يمتد و يتناول تصدير رؤوس الأموال .هذا التصدير يتمثل في انتقال رؤوس الأموال العائدة الى الاحتكارات المالية العالمية من بلد الى اخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات و تعزيز مراكزها الاقتصادية، و السياسية في الأسواق و توسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي، و يتم بعدة طرق منها اصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية،

[1] فريد النجار ،التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية ، الدار الجامعية الاسكندرية ،مصر 2008 ،ص15

[2] عادل عبد المهدي ،الموسوعة الإقتصادية ،دار إبن خلدون ،بيروت ،1980،ص141

[3] ابراهيم بلقلة ،مرجع سابق ص88

منح قروض لتمويل مؤسسات تابعة في الخارج ليتعدى ذالك الى التصدير العمالة و مايحملونه من ثروات فكرية و مادية .

من خلال جملة هذه التعريفات يتضح أن التصدير هو مجموع السلع و الخدمات المنتجة محليا التي يتم تصريفها نحو الأسواق الخارجية بغية ضمان استمرارية العملية الانتاجية و تحقيق مداخل اضافية من العملة الصعبة .

الفرع الثاني :أهداف التصدير

أهم هدف من خلال سياسة التصدير خارج المحروقات في الجزائر خاصة التي اهتمت في تصدير منتجاتها بنسبة كبيرة على المحروقات في فتح المجال أمام مختلف السلع و الخدمات التي تتمتع بها الدولة ،بهذا يعتبر التصدير ضرورة حيوية بذالك نجد لها عدة فؤائد يمكن تلخيصها في مايلي :

– الطريقة الأساسية للخروج من قوقعة التجارة المحلية المحصورة و المحدودة الى أفاق عالمية أوسع تتنوع فيها السلع و الأسواق و العملاء و المعملات التجارية .[1]

– زيادة إحتياطات النقد الأجنبي ،و خلق فرص العمل .

– البحث على الفرص في الأسواق الدولية لتعزيز الإنتاج الوطني .[2]

– زيادة خروج منتجاتها إلى الأسواق الخارجية بأفضل سعر و أنسب الشروط و الإستفادة من الظروف الإقتصادية العالمية و المنافسة الدولية الشديدة في الأسواق الخارجية .

– تدعيم سمعتها التجارية في الأسواق الخارجية.

– تحقيق الأرباح التي تكون موردا ها ما للعملات الصعبة و إكتساب الخبرة .

المطلب الثاني : ترقية الصادرات خارج المحروقات .

[1] عبدي زكرياء ،آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات ،المدرسة العليا للتجارة ،2016/2015،ص 32

[2] بلاوي عبلة,قاسمي رميسة,واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات(2020/2010),مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية ,جامعة أحمد درابة ,أدرار ,2022/2021 ص7

الفرع الأول : أهمية نشاط التصدير خارج المحروقات .

وضعت الحكومات المتعاقبة في العقود الماضية هدف ترقية الصادرات غير نفطية في صلب مخططاتها التنموية، بضرورة فك ارتباط الاقتصاد الوطني و تبعيته للمحروقات ،بما يسمح بتنويعه و تحسين أداءه، في مايلي :[1]

– يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد على استيراد المواد الأولية و الالات لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية لذالك تزداد الحاجة الملحة للتصدير حتى يتم تعويض اثار هذا التمويل بالعملات الأجنبية .

– تعد القطاعات التصديرية مجالا خصبا لتوليد الوظائف ،فالتصدير يرتبط بالبطالة ،لأنه يسمح بفتح مجالات إنتاج جديدة تساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل ،الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستويات التشغيل و حل مشكلة البطالة .

– يخلق التصدير ديناميكية تمكن من الاستعانة بهذه المنتجات محليا في تدعيم صناعات غير تصديرية حيث يمكن احلال الواردات و خلق صناعات تصديرية في المستقبل

– يسهم التصدير في الحد من العجز في ميزان المدفوعات كما يحد من تصدير رؤوس الأموال الى الخارج و إعادتها.

و تبرز بذالك أهمية التصدير من كونه يلعب أدوار متعددة في مجال النمو و التنمية من خلال الاتي :[2]

1– خلق فرص عمل جديدة : حيث أن قطاع التصدير له دور كبير في توفير مناصب عمل جديدة و قد اكدت ذلك التجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا و هي اليابان هونغ كونغ، أندونسيا، ماليزيا، تايوان، تايلاند من خلق فرص عمل جديدة و الرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري حيث ساعد ذلك لانخفاض مستوى البطالة الى مستويات متدنية تتراوح مابين 2 الى 4 بالمائة في سنة 1998.

[1] بن سحنون سمير، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات– آفاق و تحديات، مجلة أبحاث، المجلد7، العدد الأول،2022،ص212

[2] رضوان عبد الحميد، سياسيات تنمية الصادرات، وزارة التجارة الخارجية للامارات العربية المتحدة، العدد الأول، من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير إدارة التحليل و المعلومات التجارية 2009 ص 81

2- اصلاح العجز في ميزان المدفوعات : الصادرات هي أحد أهم الموارد لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي و الاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد .

3- المساهمة في نمو الدخل الوطني : و ذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للامكانيات الموارد المتاحة كما يؤدي الى اعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الصعبة .

4 – جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي : فالاستثمار هو عنصر أساسي لنجاح عملية التصدير و التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير تؤكد ذلك، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة و الخبرة بالاضافة الى الارتباط بالاسواق العالمية، و كذلك يعمل على انشاء صناعات جديدة و تحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة و ربط الانتاجيات المحلية بالاسواق.

الفرع الثاني :آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

بغرض تنويع الاقتصاد الوطني و تحريره من التبعية للمحروقات، اجتهدت الدولة الجزائرية بإعطاء تحفيزات للمصدرين منها:المالية ،الجبائية ،الجمركية ،التي يتم ذكرها في مايلي :

آليات في مجال التجارة الخارجية:

ورد في المادة 19 من دستور 1989، وفي الجانب التنظيمي ما يبرز تحرير التجارة الخارجية الجزائرية من خلال :إنهاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والحرية التامة لممارستها ما عدا الميادين الإستراتيجية.

- الحرية التامة لقوانين السوق .

ويعتبر المرسوم التنفيذي 37-91 المؤرخ في 13 فيفري1991، والمتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية أول نص قانوني وتنظيمي مجسد لحرية التجارة الخارجية، وقد كرس الأمر 04-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 لتجارة مبدأ حرية التجارة الخارجية[1].

الآليات المالية :اصدار قانون رقم 02-90 المؤرخ في سبتمبر 1990في مادته 7 التي نصت للمصدر السماح للتصرف في الجزء أو في كل المبالغ المحصل عليها من عملية تصدير المنتجات خارج المحروقات .[2]

تم إنشاء سوق صرف بين البنوك في الجزائر،كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك و عمليات زبائنهم المتعلقة أساسا باعادة تمويل و تقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات.[3]

الآليات الجبائية :تعتبر الضرائب عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال الاعفاء المؤسسات المصدرة اعفاء كليا أو جزئيا من دفع الضرائب و من أمثلة هذه الإعفاءات:4

- لإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات البيع و تصنيع التي تتعلق بالبضائع المصدرة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح مابين 3-5سنوات.

[1] الأمر رقم 03/04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عملية الاستيراد البضائع و تصديرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 2003،ص07.

[2] المادة 7 من قانون رقم 02-90 المؤرخ في 1990/9 من قانون تصدير المنتجات خارج المحروقات.

3 حمشة عبد الحميد,دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ,مذكرة ماج 3ستير ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة بسكرة ,2012-2013,ص97

4ايزام خالد ،ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(الاجراءات ,الوسائل و الأهداف خلال العشرية 1990-2000),مذكرة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعلة الجزائر ,2002،ص45-48

الآليات الجمركية :تشكل الأنظمة الاقتصادية الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك و المستقاة من اتفاقية كيوتو ،حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين و تحويل و استخدام و نقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم دون القيام باجراءات .

بالإضافة إلى أنها تسمح –مؤقتا– باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير ،وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها : 1

- **نظام التصدير المؤقت** :ينص على أن البضائع المرسلة الى الخارج قصد اعادة تحويلها أو عرضها في المعارض ،أو أية تظاهر أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج .

- **نظام القبول المؤقت**: هو النظام الذي يسمح بأن يقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة ،مع وقف الحقوق و الرسوم للتصدير و دون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي :

- **إعادة التموين بالاعفاء** :يسمح أن تستورد بالاعفاء من الحقوق و الرسوم عند استيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها و جودتها و خصائصها التقنية.

- **نظام المستودع الجمركي** :هو النظام الجمركي الذي يتم بموجبه تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدة معينة مع وقف الحقوق و الرسوم الجمركية و تدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي .

1 خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر، 1970-2006، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2008-2009،ص130.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات التي لها علاقة بالموضوع البحث من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع الحالي ، بحيث اختلفت و تباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية توصل إلى النتائج المرجوة ، فتعتبر هذه الدراسة كمحاولة تكملة او تطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم التوصل إليها من خلال الدراسات السابقة.

المطلب الأول : الدراسات العربية

حيث يركز هذا المطلب على أهم الدراسات العربية ، التي حررت بواسطة اللغة العربية و التي لها علاقة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

1- الدراسة الأولى : دراسة "كمال حمدي أبو الخير "في كتابه :التنظيم التعاوني و ادارة الجودة الشاملة بين استراتيجية التغيير و إستراتيجية التصدير 2010، تطرق فيه الكاتب الى جذور الإدارة بالجودة الشاملة و مراحل تطورها كما تعرض الى استراتيجية التصدير في مصر و متطلبات مواجهة تحديات عملية تحويل الاقتصاد المصري الى اقتصاد تصديري يخترق الأسواق الدولية ،حيث خلصت الى جملة من النتائج:

- أن الأسواق تتغير باستمرار و هذا يتطلب الحاجة لتبني إستراتيجية جديدة تركز على القطاعات المستهلك حيث تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية .

أن كل منظمة عليها أن تبذل أقصى طاقاتها البحثية و العلمية لتنفرد بمزيد من الجودة عن طريق شدد في جهودها الإضافية الخاصة، ليكتسب إنتاجها و خدماتها مزيدا من المزايا التنافسية التي تحقق اختراق الأسواق و كسب رضا المستهلكين و العملاء.

– بدأ بالقطاعات التي تحتل مكانة كبيرة في الصادرات و تستند على احداث التغيير في ثقافة مات ، و بذلك ستزداد القدرة على زيادة الحصص السوقية بشكل كبير في الأسواق العالمية و سوف يسهل تحديد المواقع في النظم تلك الأسواق .

الدراسة الثانية : دراسة "مخضار سليم و بلمقدم مصطفى مجلة مينا للدراسات الاقتصادية (جوان 2018) "بعنوان: دراسة تحليلة لتنافسية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر مقارنة ببعض الدول المغاربية .تهدف هذه الدراسة الى تحليل الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الشراكة الجزائرية الاوروبية مقارنة بكل من المغرب و تونس و مصر خلال فترة 2010-2017 و مدى قدرته على تنويع الانتاج الصناعي المحلي و ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات حيث خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

– ان الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تزال بعيدة عن المستويات التي حققتها كل من المغرب و تونس و مصر .

– رغم وجود الأموال الباهضة المخصصة من طرف الدولة لتطوير القطاع الصناعي إلا أنه يوجد تدني مستوى الأداء.

– كل من المغرب و تونس و مصر لها نسبة عالية في عدد كبير من الصناعات التحويلية ،أما بالنسبة للجزائر فان مزايها التنافسية لصادراتها الصناعية خارج المحروقات جد ضعيفة .

الدراسة الثالثة : الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد ، مدكرة ماستر جامعة الشهيد حمى لخضر بالوادى ، سنة 2018/2017 بعنوان :واقع و تحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات .

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير واقع الصادرات خارج المحروقات كل من الجزائر و المملكة العربية السعودية فترة 2005-2015

أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر و السعودية من أجل التوازن النسبي بين الصادرات النفطية و الغير النفطية على المدى البعيد حيث خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

- الاطلاع على تجارب الدول الناشئة كدول بريكس (البرازيل- الهند- روسيا -جنوب إفريقيا -الصين) و دول جنوب شرق أسيا لأخد العبر من تجاربها في ميدان التصدير و اندماجها في التجارة الدولية .

- إن تغيير هيكل الصادرات الجزائرية مرتبط بتشجيع الإنتاج الوطني بالرغم من الاجراءات التي حاولت الجزائر و السعودية اتخاذها لرفع قيمة الصادرات خارج المحروقات .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى : دراسة كداري نسيم ،تواتي كريمة ،بعنوان "تجارب دولية ناجحة في تشجيع الاستثمارات المنتجة خارج الهيدروكربونات ":حالة اندونسيا .

Economic and Management Research Journal, Vol:14,N°:04 ,Year: 2020 successful international experiences in promoting productive investments outside hydrocarbons :case of indonesia.

تهدف هذه الدراسة الى تقديم التنويع كهدف سياسي مرغوب فيه للبلدان الغنية بالنفط .حيث خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

أن تنويع الصادرات يلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي لاندونيسيا نستخدم البيانات السنوية من 1980الى 2018 لفحص العلاقة المستمرة و التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات ، العلاقة بين تنويع الصادرات و تشجيع الاستثمار خارج الهيدروكربونات .و السياسات التي اعتمدتها اندونسيا .

الدراسة الثانية : دراسة مجلة بعنوان انهاء خيارات الاعتماد الصعبة على الدول المصدرة للنفط (2008) .

ending dependence hard choices for oil – exporting states ،chatham house john v .mitchell and paul stevens.(2008)

تهدف هذه الدراسة في جزء الثاني الى الاعتماد معالجة نظرية استنفاد الموارد و ضرورة الاعتماد على التمنية في القطاعات غير الهيدروكربونية كما أوضح التقرير على مساهمات الخبراء من 11 البلد و هم (ماليزيا– ايران –اندونيسيا –النرويج– كازاخستان– أذربيجان –نيجيريا– الجزائر – السعودية–انقولا– كويت)حيث خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

– التحديات الرئيسية التي تواجه هذه البلدان في تكييف اقتصاداتها الغير نفطية لاستدامة التنمية.

–كم عدد القطاعات غير الهيدروكربونية في كل منها يستعين على البلد أن يعتمد على الهيدروكربونات .

–ناقشت النتائج الفنية و امكانية التنويع و توسيع الاقتصاد غير الهيدروكربوني في سياقات وطنية مختلفة .

3– الدراسة الثالثة :

the impact of foreign direct investment on exports outsider the hydrocarboné sector in algérie during the période 1990/2018

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة دراسة طوير أمال ،مختاري عبد الجبار ،بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2018/1990 ، تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى

تأثير الاستثمار الأجنبي على الصادرات خارج قطاع المحروقات .و قد قسمت هذه الدراسة الى جانبين جانب نظري يتضمن دراسة نظرية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات خارج قطاع المحروقات .

أما الجانب التطبيقي فبعد اختيار نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl. حيث خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

- أن الدراسة الأجنبية المباشرة تؤثر على الصادرات خارج قطاع المحروقات .تأثير طرديا في الجزائر ،على المدى الطويل .
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- كلما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات و ذالك في المدى الطويل .

- ***المطلب*** **الثالث : التعليق على الدراسات :**

بشكل عام فإن الدراسات العربية تلتقى مع موضوع بحثنا في جملة من النقاط أبرزها:

-أهمية الاعتماد على الجودة الشاملة كمدخل استراتيجي لترقية الصادرات .

-تنويع الانتاج الصناعي و المحلي و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .

- تنقيب عن أهم الجهود و الفرص المتاحة أمام التنمية الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية.

و تختلف عن موضوع البحث في جملة من النقاط أبرزها .

- استراتيجية التصدير في مصر و البحث على متطلبات تحقيق تنويع الصادرات المصرية بخلاف عن بحثنا تحقيق تنويع الصادرات الجزائرية .

-ان كل من المغرب و تونس لها مزايا نسبة عالية في عدد كبير من الصناعات التحويلية و الجزائر لها نسبة ضعيفة .

-على الرغم من الاجراءات التي حاولت الجزائر و السعودية اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخيرة بقيت تروح مكانها .أي جميع تلك الإجراءات ترقيعيه.لم تصل بعد الى حد التغيير في البنية الاقتصاد الجزائري و السعودي و تحسين خصائصه اي تختلف من حيث الرقعة الجغرافية فقط .

3- التعليق على الدراسات الأجنبية .

بشكل عام فان الدراسات الأجنبية عن موضوع البحث في جملة من النقاط أبرزها:

- وجود العلاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و قطاع خارج المحروقات.

كما أن الدراسات الأجنبية تؤثر على الصادرات خارج المحروقات تأثيرا طرديا في الجزائر.

-تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و تشجيع الإستثمارات ودورها في النمو الإقتصادي .

- توسيع مجال الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر و تطور هيكلها.

و تختلف الدراسات الأجنبية عن موضوع البحث في جملة من النقاط أبرزها :

-توضح كيف يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في حين موضوع بحثنا يوضح واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و ماوضعها الحالي (سنوات الدراسة).

-تنويع الصادرات و دورها في النمو الإقتصاد الاندونيسيا خارج الهيدروكربونات بينما بحثنا يبحث عن واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

- تنمية القطاعات غير الهيدروكربونية في 11 بلد اخر بينما بحثنا يرتكز على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر فقط .

خلاصة الفصل الأول:

رغم كل المجهودات المبذولة من السلطات العمومية ،الا أن النتائج بقيت دون مستوى الامال لغياب المناخ التنافسي و الكفاءة الاقتصادية فتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ،و لم تتعدفي أحسن الحالات 05%من الدخل الوطني.

لذلك يجب تطوير مستوى تدخل و مرافقة وزارة التجارة بوكالاتها و مراكزها الوصية للمتعاملين الاقتصاديين ،و ربط العلاقات معا المتعاملين الأجانب ،و تثمين صفقات التصدير ،حيث ترافقهم في استكشاف الأسواق الخارجية ،و ذلك بإحضار الدعم المالي و اللوجيستي و الاعلامي و التأطير الفني عند مشاركتها في التظاهرات و المعارض الدولية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة الجزائر 2018-2022

بالاستناد على إحصائيات مديرية التجارة

لولاية غرداية

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تزخر بالنفط فهو يعد العمود الفقري لاقتصادها حيث يسيطر على 97% من إجمالي صادرتها، مما يؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة نتيجة الاعتماد عليه، فالتنويع في الصادرات يعتبر خيارا أساسيا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد واحد وإنما على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لزيادة الانتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي.

وعلى ضوء ما سبق ذكره سنقوم في هذا الفصل بدراسة تحليلية لتوجه الجزائر في دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مديرية التجارة بغرداية.

المبحث الثاني: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه عملية التصدير وأهم الحلول الممكنة لها.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مديرية التجارة بغرداية.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة.

تعتبر من بين إحدى المديريات المحلية للولاية والتابعة لوزارة التجارة أعيد تنظيمها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في 2011/01/20 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة وصلاحياتها و عملها، كما تعتبر مؤسسة ذات طابع إداري تتمثل مهمتها في تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية، والمنافسة و الجودة وحماية المستهلك وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية و قمع الغش.

لهذا فإن إنشاء جهاز إداري تتمثل مهمته في مراقبة تطبيق النصوص المتعلقة بشفافية الممارسات والمعاملات التجارية والنوعية وقمع الغش مرتبط بوجود الدولة، فهذا الجهاز معروف وموجود في دول العالم ولا يمكن للدولة أن تقوم بدونه نظرا للفعالية الاقتصادية التي يقدمها إلى العالم ولا يمكن للدولة أن تقوم بدونه نظرا للفعالية الاقتصادية التي يقدمها إلى الميزانية العامة[1].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المرسوم التنفيذي رقم 11- 9 المؤرخ في 20 جانفي 2011 أعاد تنظيم الهيكلي للمديريات الولائية للتجارة إلى خمسة مصالح وتشرف على أربع مفتشيات إقليمية للتجارة على مستوى الدوائر التالية :(بريان، القرارة، متليلي، المنيعة) فيما حدد القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 16 أوت 2011 المكاتب المنطوية تحت كل مصلحة من مصالح المديريات الولائية والجهوية وتتمثل هذه المصالح في:

مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي، مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة، مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش، مصلحة المنازعات والشؤون القانونية مصلحة الإدارة والوسائل كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في 2011/01/20 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة و صلاحياتها وعملها.

الشكل رقم (2-1): يوضح الهيكل الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة.

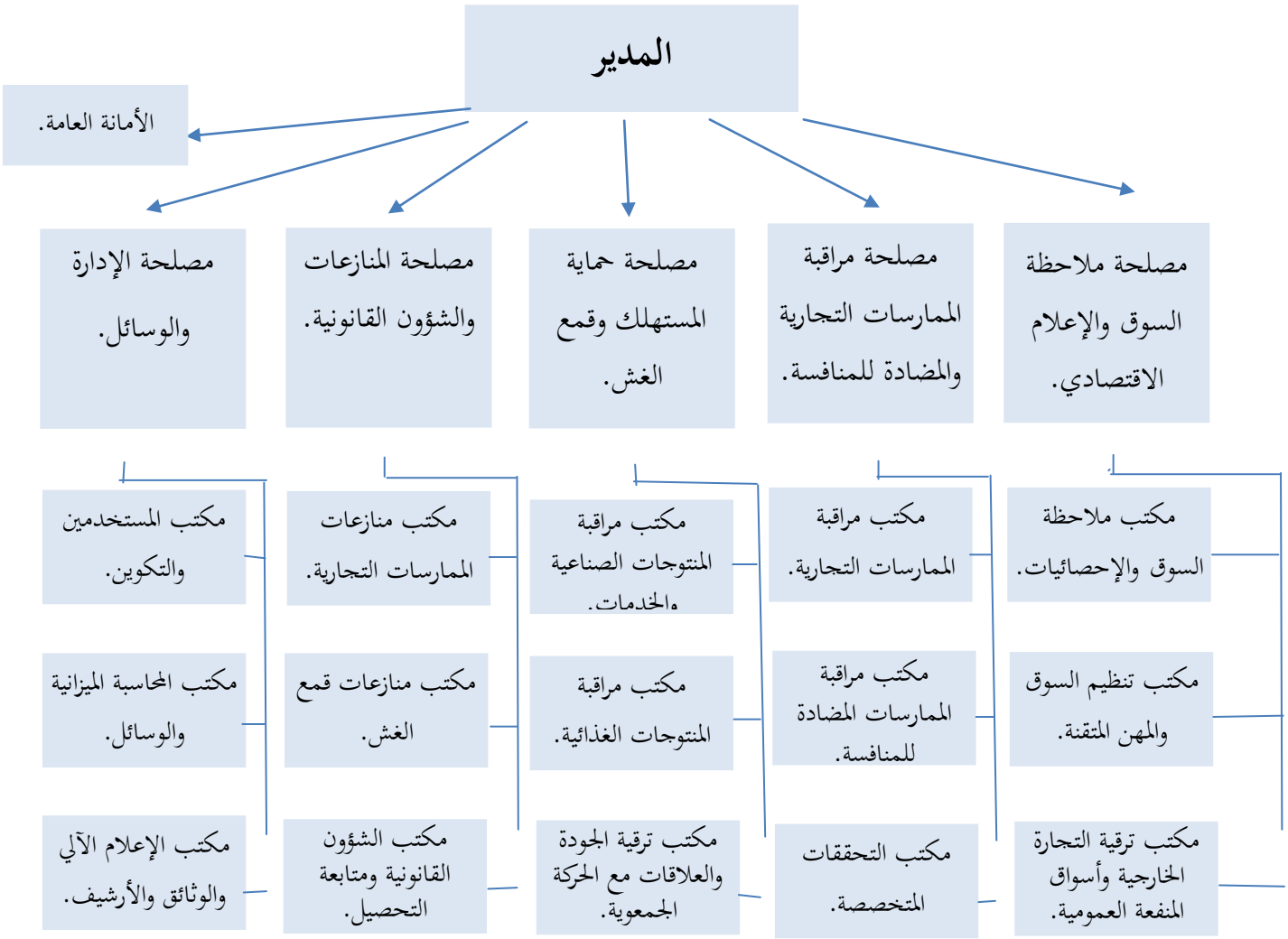

المصدر: مديرية التجارة لولاية غرداية.

1-مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي:

تقوم بتطبيق النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بتنظيم السوق و المنافسة و التجارة الخارجية لا سيما ما يتعلق بـ:

- المرسوم التنفيذي رقم 216/07 المؤرخ في 2007/07/10 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 53/97 المؤرخ في 1997/02/12 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم04 – 302 الذي عنوانه (صندوق تعويض تكاليف النقل) المتمم.

- القرار الوزاري المشترك الصادر في 2007/12/03 والمتعلق بتحديد قائمة السلع القابلة لتعويض أعباء النقل.

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/10/06 المتضمن مراجعة تعريفة تعويض مصاريف النقل والمحددة بثلاثة (03) دينار جزائري / طن / كم.

- وتتكون مصلحة ملاحظة السوق و الإعلام الاقتصادي من المكاتب الآتية:

  - مكتب ملاحظة السوق والإحصائيات.
  - مكتب تنظيم السوق والمهن المقننة.
  - مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العامة.

2- مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة:

وتعني المساهمة في تعميم وتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمنافسة وتطوير متابعة الأسواق وتنظيمها مع مراقبة الأسواق وتنظيمها مع المراقبة الممارسات والمبادلات التجارية.

كما تقوم بتطبيق كل النصوص بهدف تطوير شروط و معاملات عادلة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين وفق ما يلي :

-قانون رقم: 02/04 المؤرخ في 2004/06/23 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية. (المعدل والمتمم)

- قانون رقم: 08/04 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية (المعدل والمتمم).

- قانون رقم: 06/05 المؤرخ في 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب.

- قانون رقم: 03/04 المؤرخ في 2008/07/09 المتعلق بالقواعد المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير.

- الأمر رقم: 22/96 المؤرخ في 1996/07/19 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من إلى الخارج (معدل ومتمم).

حيث تضم هذه المصلحة المكاتب التالية:

- مكتب مراقبة الممارسات التجارية.
- مكتب مراقبة الممارسات المضادة للمنافسة.
- مكتب التحقيقات المتخصصة.

3- مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش:

تقوم بعدة أنشطة رقابية وتحسيسية وكذا تنظيمية في إطار ترقية وترسيخ مفهوم الجودة وقمع الغش لدى كافة المستهلكين والمتعاملين الاقتصاديين ونشير هنا إلى أن مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش تضم ثلاثة مكاتب هي:

- مكتب مراقب المنتوجات الصناعية والخدمات.
- مكتب مراقبة المنتوجات الغذائية.
- مكتب ترقية الجودة والعلاقات مع الحركة الجمعوية.

4- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:

تتكون هذه المصلحة من المكاتب الأتية:

- مكتب المنازعات المتعلقة بحماية المستهلك و قمع الغش.
- مكتب المنازعات المتعلقة بالممارسات التجارية.
- مكتب الشؤون القانونية.

5- مصلحة الإدارة و الوسائل:

تتكون هذه المصلحة من المكاتب التالية:

- مكتب المستخدمين والتكوين.
- مكتب المحاسبة والميزانية والوسائل.

- مكتب الإعلام الألي والوثائق والأرشيف.

المطلب الثالث: مهام المؤسسة.

تتمثل مهمة المديرية الولائية للتجارة في تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين المنافسة والأسعار والنوعية والتنظيم التجاري وبهذه الصفة فهي مكلفة بما يلي:

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية والممارسات التجارية والمنافسة والتنظيم التجاري وحماية المستهلك.
- المساهمة في وضع نظام إعلامي حول وضعية السوق بالاتصال مع النظام الوطني للإعلام.
- اقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة وتنظيم المهن المقننة.
- اقتراح كل التدابير التي تهدف إلى تحسين ظروف إنشاء وإقامة وممارسة النشاطات التجارية والمهنية.
- المساهمة في تطوير وتنشيط كل منظمة أو جمعية التي يكون موضوعها ذا صلة بصلاحياتها.
- وضع حيز التنفيذ كل نظام محدد من طرف الإدارة المركزية في مجال تأطير و ترقية الصادرات.
- اقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير الصادرات.
- تنسيق وتنشيط نشاطات الهياكل والفضاءات الوسيطة ذات المهام المتصلة بترقية التبادلات التجارية الخارجية.
- المساهمة في إعداد نظام معلوماتي متعلق بالمبادلات التجارية الخارجية.
- وضع حيز التنفيذ برنامج الرقابة الاقتصادية وقمع الغش واقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير ودعم وظيفة الرقابة.
- ضمان تنفيذ برامج النشاط ما بين القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية.
- التكفل بمتابعة المنازعات المرتبطة بنشاطاتها.
- اقتراح برامج وتحسين المستوى وإعادة التأهيل لصالح الموظفين.

- تنظيم وضع الرصيد الوثائقي والأرشيف وتسييره[1].

المبحث الثاني: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

سنتناول في هذا المبحث دراسة تحليلية لواقع الصادرات خارج المحروقات من خلال دراسة وضعية الصادرات والتوجهات المستقبلية لترقية وتنويع الصادرات الجزائرية.

المطلب الأول: وضعية الصادرات خارج المحروقات 2018-2022.

يعد قطاع الصادرات من أهم المرتكزات الاقتصادية لأي دولة، حيث نجد أن الدول المتقدمة والنامية تهتم بالآليات المناسبة لتنميتها وتنوعيها باعتبارها المنقذ الأكبر للنهوض بالصادرات وتوفير النقد الأجنبي، إلا أن الاقتصاد الجزائري يعتبر أحادي المصدر لاعتماد صادراته على 98% من مداخيل النفط، ومع ذلك فهي تسعى جاهدة من خلال الانعاش الاقتصادي لأن تكون مصدرا للكثير من المنتجات الغير النفطية بهدف الحصول على أكبر عائد ممكن.

وللوقوف على نتائج الاستراتجية المنتهجة التي اتبعتها الجزائر من أجل التنمية الاقتصادية وجب القيام بمقارنة بين تطور صادرت المحروقات والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2018-2022، كما سنقف بالتحليل للتطور الحاصل خارج المحروقات حسب وحدة الاستخدام، وسنتطرق أيضا إلى التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق وتوزيع الصادرات في الدول المجاورة ودول الساحل مع أهم المنتجات التي يتم تصديرها.

1-الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2018-2022:

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في 2011/01/20 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة و صلاحياتها وعملها.

بهدف التعرف على واقع صادرات الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى 2022 يتطلب الأمر مقارنة نتائج صادرات المحروقات وخارج المحروقات خلال السنوات الخمس من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): يوضح تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2018-2022 بالمليون دولار.

	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2018	38 338	%93.13	2 830	%6.87	41 168	%100
2019	33 243.17	%92.80	2589.37	%7.20	35 823.54	%100
2020	21541.11	%90.52	2255.49	%9.48	23796.60	%100
2021	35000	%90	5000	%10	40000	%100
2022	50000	%90	7000	%10	57000	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات موقع المديرية العامة للجمارك، (https://anexal.dz/statistiques/)، تاريخ الإطلاع 2023/04/22، على الساعة 16.45.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث نجد نسبتها في الفترة (2018-2022) ما بين 93.13% و90%، كما تتراوح قيمه بين 21541.11 إلى 50000 مليون دولار، بالمقابل تتراوح نسب الصادرات خارج المحروقات بين 6.87% و10% ونجد قيمه

كذلك تتراوح بين 23796.60 و57000 مليون دولار، وللمزيد من التوضيح نمثل قيم الجدول أعلاه في منحنيات بيانية كالتالي:

الشكل رقم (2-2): يوضح تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2018-2022 بالمليون دولار

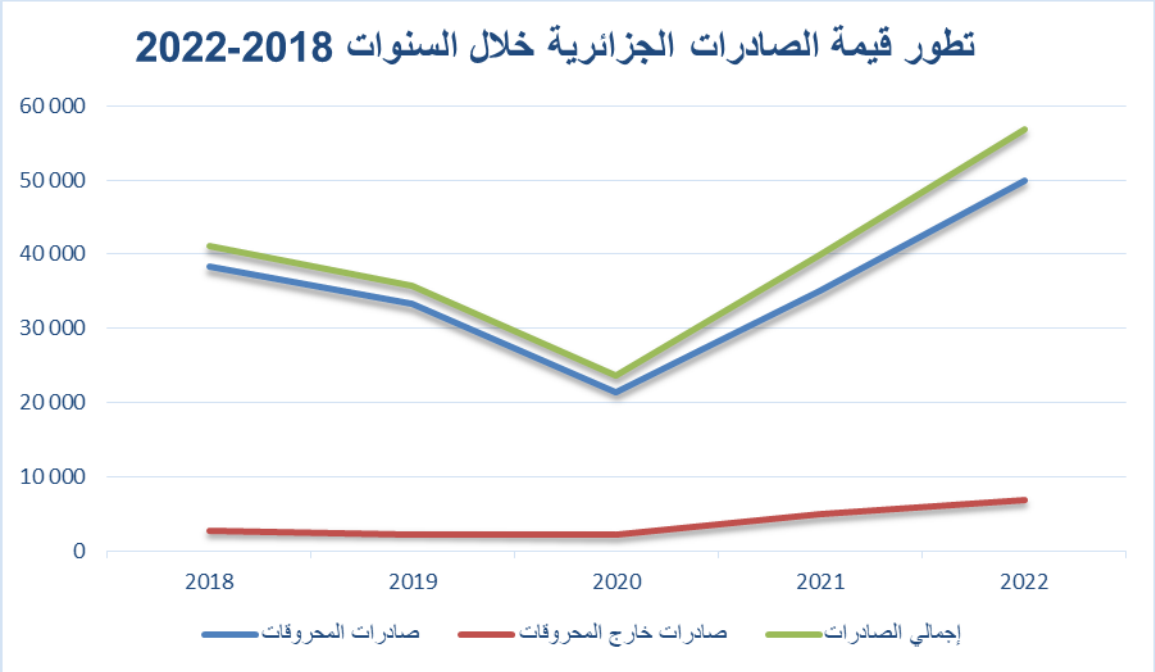

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول السابق بالاستعانة ببرنامج Excel.

نلاحظ من خلال إحصائيات الشكل السابق أن الصادرات الإجمالية شكلت انخفاضا واضحا خلال سنة 2020 وهذا راجع إلى الظروف الصعبة التي شهدها العالم بسبب فيروس كورونا الذي عمل سلبا على اقتصاد البلد.

كما عرفت الصادرت بعدها تزايد ملحوظ حيث سجلت أعلى حصيلة في سنة 2022 بقيمة 57000 مليون دولار في إجمالي الصادرات وهذا راجع إلى الجهوذ المبذولة من طرف الدولة عن طريق الدعم وخلق أكثر من قطاع صناعي وفلاحي والبحث عن حلول فعالة لقطاع المحروقات تعتمد عليها لتجاوز أضرار أزمة كورنا التي شهدتها سنة 2020.

ومع كل ذلك إلا أننا نجد أن نسب صادرات الجزائر خارج المحروقات هامشية خلال كامل السنوات مقارنة بصادرات المحروقات برغم الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لدعم الصادرات خارج المحروقات وهذا راجع لعدم مرونة الانتاج الوطني، كما نجد أن حصيلة الصادرات الإجمالية تابعة لأسعار المحروقات لأنها تعتمد عليه بشكل مفرط.

2- تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدة الاستخدام:

تضم الصادرات الجزائرية ستة منتجات تختلف نسبها من سنة إلى أخرى يتم تصديرها خارج المحروقات حسب وحدة الاستخدام والجدول التالي يوضح تطور قيم هذه المنتجات خلال فترة 2018-2022.

الجدول رقم (2-2): يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدة الاستخدام (مليون دولار).

	مواد غذائية		المواد الأولية		مواد نصف مصنعة		مواد التجهيز الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		سلع استهلاكية		مجموع الصادرات خارج المحروقات	
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %

2018	373	0.91	92	0.22	1611.18	6.77	0.32	0.00	90.81	0.38	39.06	0.16	2255.49	9.48
2019	407.86	1.14	95.95	0.27	1956.92	5.46	0.25	0.00	82.97	0.23	36.42	0.10	2589.37	7.20
2020	442.59	1.86	71.52	0.30	2242	5.45	0.3	0.00	90	0.22	33	0.08	2830	6.88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات موقع المديرية العامة للجمارك،

(https://anexal.dz/statistiques/)، تاريخ الاطلاع: 2023/04/22 ، على الساعة 16.57.

الشكل رقم (2-3): يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدة الاستخدام (مليون دولار).

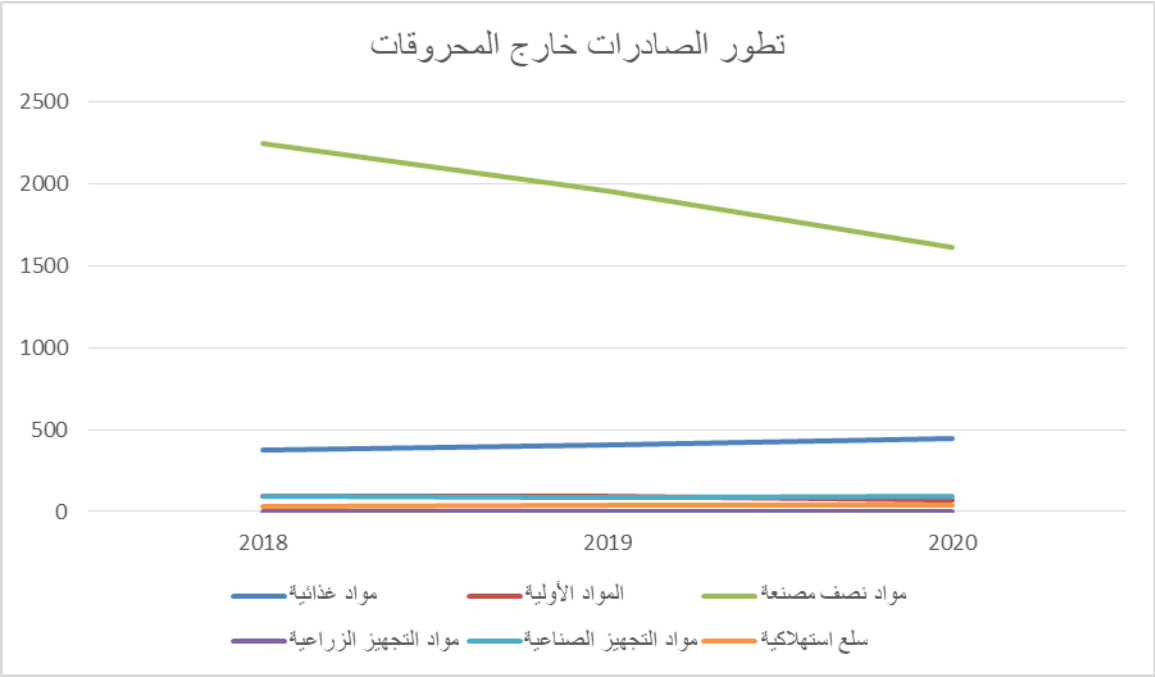

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول السابق بالاستعانة ببرنامج Excel.

يبين الجدول والشكل تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال السنوات (2018-2020)، حيث يتضح النمو المتزايد للمنتجات نصف مصنعة حيث انتقلت من 2242 مليون دولار سنة 2020 إلى 1956.92، لتشهد انخفاضا سنة 2020 حيث بلغت ما قيمته 1611.18 مليون دولار، وهذا راجع للعامل الوبائي الذي أثر على الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وعرفت أيضا المواد الغذائية اتجاها تصاعديا، حيث في سنة 2018 قدرت قيمتها ب373، أما بالنسبة لسنتين 2019-2020 شهدت قيم نمو مرتفعة قدر ب407.86-442.59 على التوالي، أما بالنسبة للمنتجات الأخرى (المواد الأولية، سلع استهلاكية، مواد التجهيز الزراعية والصناعية) تعتبر هامشية مقارنة بالأخرى بسبب الاستغلال الخاطئ للموارد الطبيعية.

4-التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق:

يبين لنا الجدول -3- والشكل -4- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق، حيث نلاحظ أن الصادرات نحو دول الاتحاد الأوربي سجل ارتفاع ونمو خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث ارتفعت قيمة الصادرات 23654 مليون دولار إلى 20496.66 مليون دولار وانخفضت في سنة 2020 إلى 13394.66 بسبب جائحة كورونا، تليها دول آسيا وأوقيانوسيا حيث بلغت قيمة صادرتهما في سنة 2018 5351 مليون دولار، وفي سنة 2019 ارتفعت قيمتهما إلى 6955.36، واستمرت بالارتفاع إلى غاية 2020.

الجدول رقم (2-3): يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق في الفترة (2018-2020) (مليون دولار).

	الاتحاد الأوروبي	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	دول أمريكا الجنوبية	آسيا وأوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2018	23654	6950	40	2660	5351	712	1669	132	41 170
2019	20496.83	-	2558.02	3884.09	6955.36	-	1787	2169.65	37 850.95
2020	13394.66	-	113.04	1537.39	23929.78	-	1434	1928.57	42 337.44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات موقع المديرية العامة للجمارك،

(https://anexal.dz/statistiques/)، تاريخ الإطلاع 2023/04/22، على الساعة 20.30.

الشكل رقم (2-4): يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق في الفترة (2018-2020) (مليون دولار).

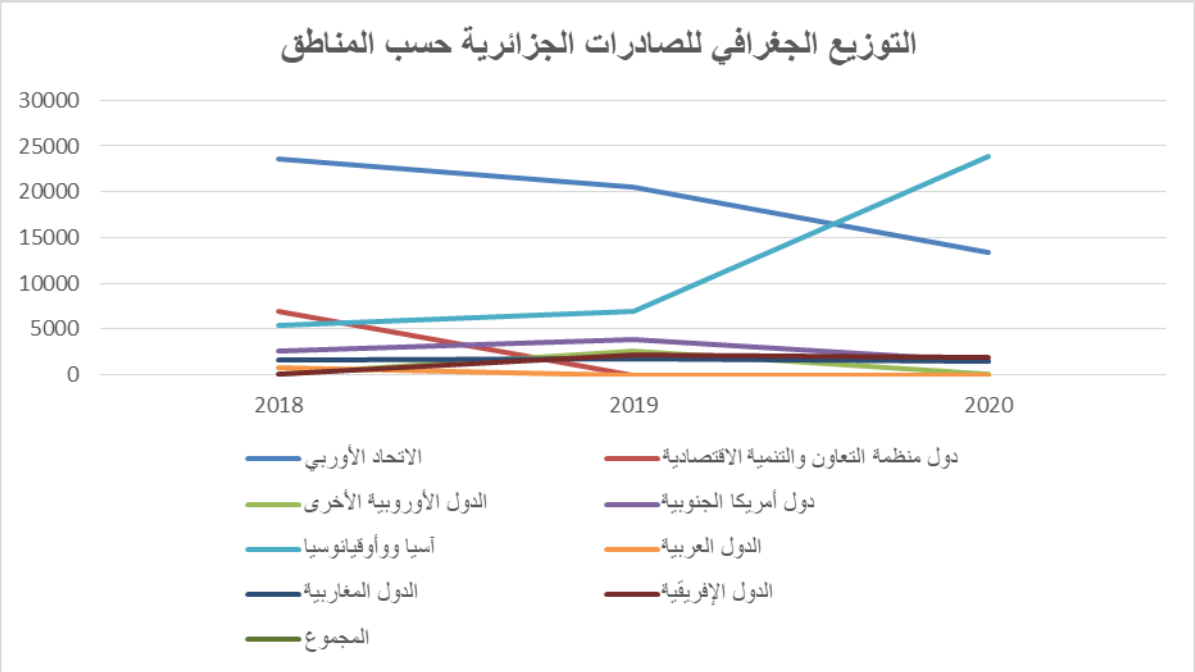

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول السابق بالاستعانة ببرنامج Excel.

كما نجد قيمة صادرات دول أمريكا الجنوبية سنة 2018 قدرت ب 2660 مليون دولار، ثم ارتفعت قيمتها سنة 2019 حيث قدرت ب3884.09 مليون دولار، وفي سنة 2020 تنخفض قيمتها إلى غاية 1537.39 مليون دولار، تليها الدول الإفريقية حيث تراوحت قيم صادراتها من سنة 2018 إلى 2020 بين 132 إلى 1928.57 مليون دولار، أما بالنسبة لبقية الدول (دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الدول الأوروبية الأخرى، الدول العربية، الدول المغاربية) فقد كانت قيم صادرتها منخفضة جدا مقارنة بالأخرى.

4- توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل:

تقوم الجزائر بالتصدير لعدة دول وبالأخص المجاورة لها، والجدول التالي يوضح توزيع الصادرات الجزائرية مع الدول التالية (تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد) خلال السنتين 2019- 2020.

الجدول رقم (2-4): يوضح توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل خلال السنتين 2019-2020.

	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا	مالي	النيجر	التشاد
2019	82،1350	437.30	28.57	24.45	2.28	2.54	-
2020	1032.74	400.57	52.53	27.89	1.02	0.07	0.82

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مديرية التجارة، وموقع المديرية العامة للجمارك ، (https://anexal.dz/statistiques)، تاريخ الإطلاع 2023/04/23، على الساعة 23.07.

الشكل رقم (2-5): يوضح توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل في السنتين 2019-2020.

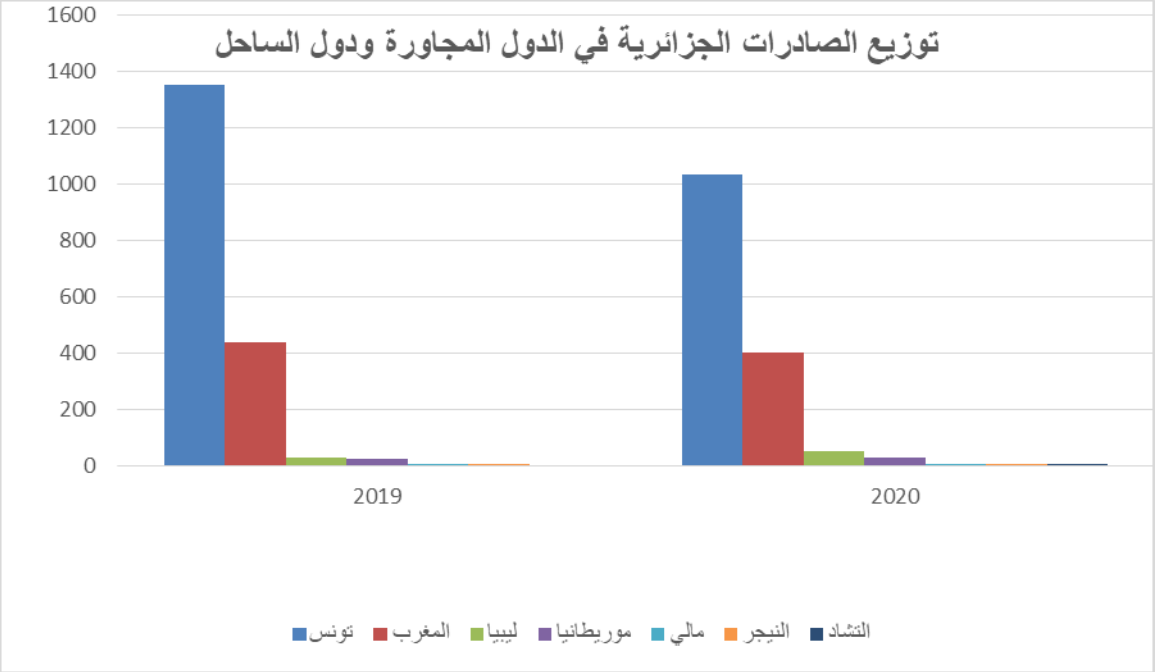

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول السابق بالاستعانة ببرنامج Excel.

من خلال الجدول والشكل السابقين الذي يوضحا توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة خلال السنتين 2019-2020 نلاحظ أن تونس احتلت الصدارة من حيث قيمة الصادرات حيث بلغت قيمة الصادرات حيث بلغت قيمتها 1350.82 في سنة 2019، ثم انخفضت قيمتها في سنة 2020 إلى 74،1032، تليها المغرب حيث بلغت قيمها 437.30، 400.57 في سنتين 2019و2020 على التوالي، تليها ليبيا حيث بلغت قيمتها 28.57 في سنة 2019، بينما في سنة 2020 ارتفعت إلى 52.53، تليها موريطانيا، حيث بلغت قيمتها 24.45 في سنة 2019، وفي سنة 2020 ارتفعت قيمتها إلى 27.89 أما بقية الدول (النيجر، تشاد، مالي) فقيمة صادرتها منخفضة جدا مقارنة بالدول الأخرى.

2- الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم (2-5): يوضح تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في فترة 2018-2021 (مليار دينار).

البيان	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2018	3574.07	%82.45	760.92	%17.55	4334.99	%100
2019	4162.02	%83.49	816.8	%16.41	4978.82	%100
2020	4681.68	%84.98	827.53	%15.02	5509.21	%100
2021	5137.46	%84.71	923.34	%15.23	6060.8	%100

المصدر: مديرية التحارة، والموقع الرسمي لوزراة الصناعة والانتاج الصيدلاني، النشرة الإحصائية، (/النشرة-الإحصائية/www.industrie.gov.dz)، تاريخ الإطلاع 2023/04/27، على الساعة 07.00.

الشكل رقم (2-6): يوضح تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في فترة 2018-2021 (مليار دينار).

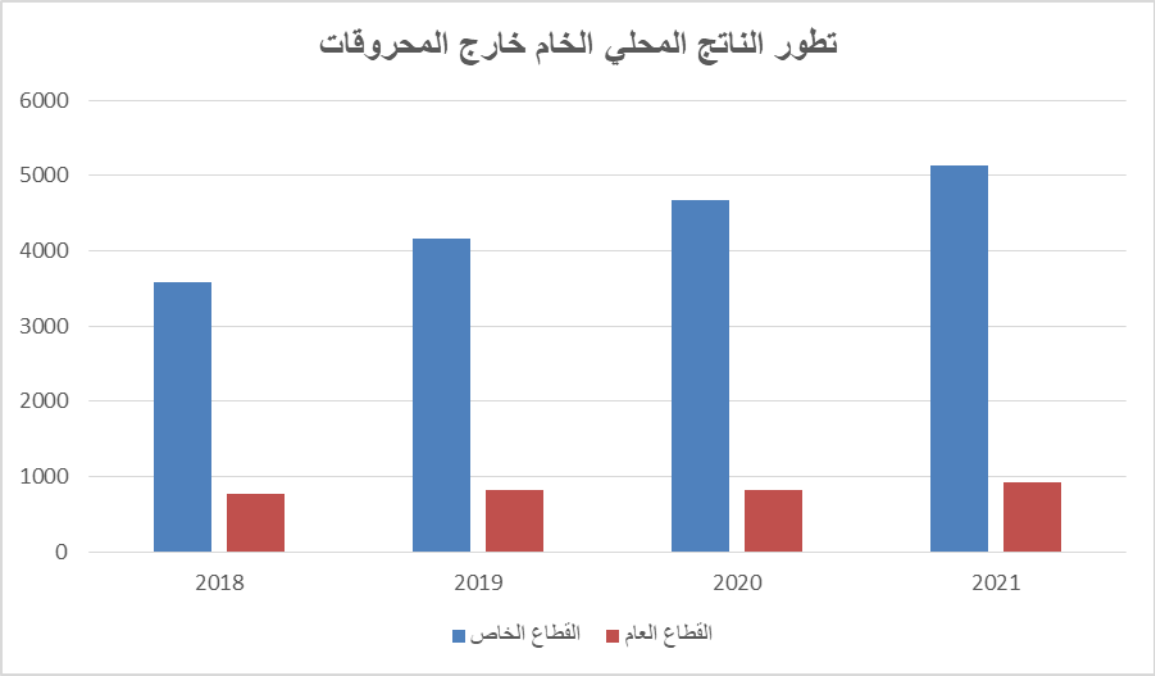

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول السابق بالاستعانة ببرنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين الذي يمثلا تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في فترة 2018-2021، حيث نجد أنها سجلت ارتفاعا مستمرا من سنة 2018 إلى غاية سنة 2021 حيث قدرت قيمتها ب 5509.21 مليار دينار من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية لترقية وتنويع الصادرات الجزائرية.

1-مخطط الانعاش الاقتصادي:

الانعاش الاقتصادي هو عملية إعادة توظيف العمالة والسلع والرأسمالية والموارد التجارية من الشركات والاستثمارت التي فشلت وانهارت خلال فترة الركود في أنشطة جديدة، كما للسياسات الحكومية دور كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث نجد أن مداخيل الجزائر بلغت 60 مليار دولار، وحققت ما لا يقل عن 7 مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات مع نهاية سنة 2022، وكذلك انخفاض الواردات من 60 مليار إلى 32 مليار دولار، ويرتكز المخطط على أربعة محاور أساسية هي:

2-أزمة كوفيد 19 وانعكاستها على الاقتصاد الوطني:

يعد الوباء الفيروسي Covid19 ظاهرة عالمية غير مسبوقة ذات تأثيرات واسعة النطاق، فلقد أثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي عامة والجزائر خاصة، حيث تشير التقديرات إلى أن الفيروس قلل من الميزان التجاري بنسبة 84% مقارنة بسنة 2019، على الرغم من انخفاض الواردات المقدرة 18.25%، وهذا خلال الأشهر 11 الأولى من سنة 2020، كما تسببت أزمة كورونا بخسائر في نمو الناتج المحلي الخام، وهذا راجع إلى إغلاق الحدود والحجر الصحي والقيود على التفاعلات الاجتماعية.[1]

3- دعائم مخطط الانعاش الاقتصادي:

1 - خمخام عطية و بن دنيدينة سعيد، ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي(2020-2024)، العدد 02، مج 6،ص362.

يحدث الانتعاش الاقتصادي بعد الركود حيث يخضع الاقتصاد لعملية التكيف مع الظروف الجديدة التي تنفذها الحكومات والبنوك المركزية استجابة للركود، بعدها يحاول استعادة بعض المكاسب التي فقدها خلال تلك الفترة، ثم ينتقل إلى التوسع الحقيقي عندما يبدأ الناتج الخام في التحرك نحو ذروة جديدة، وذلك من خلال التدابير التالية: [1]

-إعادة بناء مؤسسات مستدامة من خلال الدعم والسياسات الموجهة لجعل الشركاء أكثر مرونة وانتاجية.

- الاستثمار الاستراتيجي في البنية التحتية، والاصلاحات والاستثمارت الحكومية الكبرى للدول والهياكل التي تعزز قدرتها على النمو بشكل دائم.[2]

- رفع مستوى التجارة الإلكترونية بشكل يتناسب مع أساليب التجارة العصرية إذ يكفي على سبيل المثال معيانة البضاعة عن بعد والتعاقد عليها من خلال شبكة الانترنت.

- دعم سوق العمل من خلال إعادة صقل وتحسين مهارات الموظفين واستقطاب آخرين أكفاء.

- عدم التمييز بين القطاعين العام والخاص.

- تعزيز الحوكمة الإلكترونية وتحسين النظام البيئي للرقمنة.

4- مصادر تمويل مخطط الانعاش الاقتصادي:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام العديد من الدول بالنظر لما تقدمه من مزايا اقتصادية، ومع ذلك فهي تحتاج إلى تدفق مستمر للأموال خاصة في المراحل المبكرة للحصول على موطئ قدم في السوق، وفي سبيل مواجهة مشاكل التمويل لتحقيق أهداف مخطط الانعاش الاقتصادي قد تسن البنوك المركزية سياسات نقدية تهدف

[1] - خطاب السيد الأمين العام، آفاق التحول الرقمي في الجزائر، الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحوكمة الإلكترونية العرب التاسع الذي تنظمه الاسكو، 16 كانون الأول، ديسمبر 2021.

[2] -مصالح الوزير الأول | عرض الوزير الأول وزير المالية لمخطط عمل الحكومة بمجلس الأمة(premier-ministre.gov.dz) ، تاريخ الاطلاع 27-5-2023، على الساعة 7:30

إلى تشجيع الإقراض، كما قد تتدخل الجهات الحكومية (المحلية) في بعض الأحيان، أو عن طريق عقد شراكة بين القطاع العام والخاص.

5- مرتكزات مخطط الانعاش الاقتصادي:

لقد قررت الحكومة الجزائرية في سنة 2020 وضع برنامج لتدعيم الانتعاش الاقتصادي، حيث يمكن تمويله من خلال شراكات عام-خاص لضمان التمويل الذاتي لهذه المشاريع، والذي سيعمل على التخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات ورفع قيمة الاقتصاد وتنوعيه، ودعم قطاع المحروقات والفلاحة، تنمية الصناعة وذلك من خلال تثمين الموارد الطبيعية ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، في حين سيتم توزيع البرنامج على مختلف القطاعات الرئيسية والتي كانت كالتالي[1]:

5-1 المحروقات:

-تشجيع البلاد على البحث والاستكشاف لمناطق نفطية جديدة.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الوقود والمواد المكررة لتلبية الطلب المحلي.

- مباشرة عملية معاينة معمقة على مستوى شركة سوناطراك قصد تقييم ممتلكاتها، من خلال خفض عدد تمثيلياتها بالخارج، وخفض مناصب المسؤولية التي لا ترتبط بأداء الشركة.

- تثمين الحقول سواء عبر التراب الوطني أو في عرض البحر، حيث المكامن مؤكدة.[2]

5-2 تنويع مصادر الطاقة:

تبنت الجزائر استراتيجية تنويع مصادر الطاقة كخيار استراتيجي للحد من التبعية النفطية، خاصة بعد تقلبات أسعار النفط الذي شهدها العالم نتيجة الأزمة الصحية لكوفيد 19، وخاصة أنها تتوفر على إمكانيات هائلة من

[1]- موقع https://www.aps.dz/ar/economie/99047-2020-12-30-15-55-17، تاريخ الاطلاع 27-5-2023، على الساعة 17.57

[2]- خمخام عطية، بن دنيدينة سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 366.

الطاقات المتجددة تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة، وبالخصوص الطاقة الشمسية نظرا لمساحتها وموقعها الجغرافي، ونظرا لسهولة التقاطها بواسطة الألواح الكهروضوئية التي تحول أشعة الشمس إلى حرارة باعتمادها على انكسار الضوء، لذا فهي لا تحتاج بالضرورة لأن تكون مشرقة، وبهدف تحقيق مخطط الانعاش الاقتصادي تم التزام ما يلي:

-تحقيق الإكتفاء الذاتي للألواح الشمسية.

- تأسيس المدرسة الوطنية للطاقات المتجددة سنة 2020.

5-3 قطاع الصناعة:

شرعت الجزائر في وضع استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي منذ سنة 2020، حيث نجد أن لها دور هام في الاقتصاد الوطني والتنمية المتوازنة، من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير وهي كالتالي:

-دعم المؤسسات الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية والحرفية لتحقيق التنمية المحلية فهي بدورها تعمل على ترقية النشاط السياحي، وتخلق فرص عمل للشباب.

- تحرير مؤسسات لتصنيع المنتجات الإلكرتونية والكهرومنزلية، والتي تمثل نسبة إدماج تصل إلى 70%، بهدف تحفيز الجبائية الموجهة للمتعاملين الناشطين في هذا القطاع.

- جذب المزيد من الاستثمارات في قطاع صناعة السيارات، وخاصة أن الحكومة ستقدم تعهدات بمرافقة المستثمرين من خلال تحفيزات جمركية وجبائية وتسريع وتيرة التسوية الإدارية.

5-5 الموارد المنجمية والتعدين:

اعتمدت الجزائر استراتيجية لانعاش قطاع المناجم وتحويله إلى قاطرة للاقتصاد الوطني، وهذا يعد خيارا استراتيجيا نظرا لما تزخر به البلاد من ثروات كالحديد، والصلب، والفوسفات، والزنك، والذهب ..الخ، وهذا بهدف البحث عن القيمة المضافة وتثمين هذه الموارد لتنمية الاستثمار وهذا من خلال:

-إعداد خارطة للمناجم الاستراتيجة لكافة الحقول القابلة للاستغلال.

- تطوير سلاسل قيمة التعديل والتي تكون مهمتها انتاج الخامات أو المعادن مثل الذهب والفضة والفوسفات.

- تطوير شراكات إبداعية طموحة مع شركاء القطاعات الخاصة (الوطنية والأجنبية) بهدف الحصول على التمويل.

5-6 الصناعة الصيدالنية وشبه الصيدالنية:

بادرت الدولة الجزائرية في تأسيس الصناعة الصيدلانية كقطاع مولد للثروات من خلال توجه العديد من مشاريع الاستثمار إلى الانتاج المحلي، وذلك ضمن مخطط الانعاش الاقتصادي والذي يتمثل في:

-وضع كافة وحدات الانتاج الصيدلانية والشبه الصيدلانية تحت وصاية وزارة الصناعة.

- توقع رفع حصة المنتجات المحلية إلى 70% في سوق الوطنية للأدوية المقدرة ب4 مليار دولار.[1]

- وضع خارطة طريق للفترة الممتدة بين 2023-2025 بهدف صناعة منتجات صيدلانية وشبه صيدلانية من منتجات البحر.[2]

5-7 القطاع المصرفي والمالي:

في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي قررت الحكومة الجزائرية إصلاح المنظومة المالية للتخفيف من الأثر السلبي للأزمة الصحية على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والناشئة وذلك من خلال:

-تشجيع رقمنة الضرائب لسهولة الولوج إلى الخدمات المالية، وتحسين كفاءة الاستخدام، مع مسح الأراضي والجمارك وعصرنتها.

[1]- موقع https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/86842-2020-05-04-16-38-21، تاريخ الاطلاع 28-05-2023، على الساعة 6:18.

[2]- موقع https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/136079-2022-12-13-09-19-23، تاريخ الاطلاع 28-05-2023، على الساعة 6:19.

-إنشاء بنوك وصناديق استثمار مخصصة للسكن والمؤسسات.

- تشجيع البنوك على تنويع مصادر التمويل من خلال تعميم المنتجات المالية وتطوير سوق السندات والبورصة لتحقيق اقتصاد أكثر اخضرار واستدامة.[1]

5-8 قطاع الفلاحة:

للانتاج الفلاحي مكانة لدى الاقتصاد الوطني نظرا لأهميته في تفعيل التنمية المحلية وخلق الثورة الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وفي إطار تعزيز القدرات الكامنة في هذا القطاع ساهمت برامج التنمية الفلاحية لانعاش الاقتصاد بالتدابير التالية:

-إمكانية تنمية الزراعة الصحراوية كمكمل ضروري لزيادة الانتاج.

- إنشاء حد أدنى للضريبة بمقدار 10.000 دينار جزائري (دج) لفئة المداخيل الفلاحية على غرار الأرباح الصناعية والتجارية و أرباح المهن غير التجارية[2].

- توسيع نطاق الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مداخيل فلاحية لتشمل أنشطة أخرى ذات طابع فلاحي والمتمثلة في تربية الحلزون، تربية الجمال والانتاج الغابي الخاص بالفلين واستخراج الصمغ واستغلال الحلفاء[3].

المطلب الثالث: التعليق على النتائج:

نقوم في هذا العنصر بتقييم وضعية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ومناقشة فرضيات الدراسة وهذا على ضوء النتائج التي استخلصناها من خلال دراستنا الميدانية:

الفرضية الرئيسية: "تساهم الجزائر في دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات".

للتحقق من هذه الفرضية نقوم باختبار الفرضيات الفرعية:

[1]- خمخام عطية، بن دنيدينة سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 366.

[2]- قانون المالية، 2022.

[3]- قانون المالية، 2022.

الفرضية الأولى: "تقوم آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات مجموعة من الحوافز والوسائل ، حيث يؤدي إلى عدم الاهتمام بها إلى تأثير غير إيجابي في نجاح هذه الاستراتجية."

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (01): أن الجزء الأكبر من الصادرات للمحروقات بحصة 50 مليار دولار من حجم الصادرات العالمي، بالمقابل نجد الصادرات خارج المحروقات بلغت قيمتها 5،7 مليار دولار، وهذا الارتفاع كان نتيجة مجهودات الدولة في التوجه الجديد لسياسة التجارة الذي يهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير نفطية بهدف التحرر من التبعية للمحروقات، وبالرغم من كل هذا إلا أنها لا تزال هامشية مقارنة بحصة المحروقات، ومنه نقبل الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية: "يوجد بعض الاستراتجيات التي تضمن في ترقية الصادرات خارج المحروقات لكن لا تزال تطبيقها ضعيفة لذلك نتوقع ترقيتها."

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (02) أن المنتوجات شبه مصنعة تحتل الصدارة من حيث الصادرات خارج المحروقات حيث قدرت نسبتها 6.7% من إجمالي المنتوجات خارج المحروقات في سنة 2020، بالمقابل نجد القطاع الصناعي والزراعي نسبته ضئيلة جدا تكاد تنعدم وهذا هو سبب تدني الوضع الاقتصادي.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (05) أن معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسارع مستمر من سنة 2018 إلى سنة 2022، فالمؤسسات تحتل مكانة رائدة في عملية التنمية الاقتصادية وهذا راجع لسياسة الدولة التي أدت إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات والتدابير الهامة لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن تطور الناتج المحلي الخام سجل ارتفاعا مستمرا خلال من سنة 2018 إلى 2021.

من هنا يمكننا قبول الفرضية الثانية والتي تنص على "يوجد بعض الاستراتجيات التي تضمن في ترقية الصادرات خارج المحروقات لكن لا تزال تطبيقها ضعيفة لذلك نتوقع ترقيتها."

الفرضية الثالثة: "نعم يوجد تدني في الصادرات خارج المحروقات بالرغم من تنوع المتعاملين معا في الجزائر من عدة دول".

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (03) أن دول الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين في الجزائر، حيث نجد قيمة صادرتها 20496.83 مليون دولار سنة 2019، بينما بلغت قيمة صادرات الدول اللاإفريقية 2169.65 مليون دولار سنة 2019 بسبب إهمال الجزائر لها بالرغم من إمتلاك الجزائر للعديد من المنتجات القابلة للتصدير والتي تفتقر لها الدول الإفريقية سواء في القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي كالجرارات والحافلات ومواد البناء كالخزف والحديد، وهذا سيضمن تزايد فرص التبادل التجاري بها، كما سيوفر فرص التصنيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في القطاع العام أو الخاص.

كما نجد أيضا من خلال الجدول رقم (04) أن تونس احتلت الصدارة من حيث حيث قيمة الصادرات حيث بلغت قيمتها 1350.82 في سنة 2019، ثم انخفضت في سنة 2018 بسبب استمرار جائحة كورونا وتأخر العديد من الدول في إعادة فتح أبوابها لحماية السكان، بالمقابل نجد دول الساحل (التشاد والنيجر ومالي) قيم صادراتها منخفضة جدا بسبب عدم وضع استراتجيات للاهتمام بها.

من هنا يمكننا القول أن الفرضية الثالثة والتي تنص على أن "نعم يوجد تدني في الصادرات خارج المحروقات بالرغم من تنوع المتعاملين معا في الجزائر من عدة دول" محققة.

المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه عملية التصدير خارج المحروقات في الجزائر وأهم الحلول الممكنة لها.

يخلق التصدير فرصة لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو جزء لا يتجزء من أنشطتها اليومية، وعلى الرغم من الطبيعة المرنة للخدمات إلا أن المؤسسات تواجه العديد من التحديات والعراقيل التي تهيمن على عملية التصدير،

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض العراقيل التي تواجه عملية التصدير وسنحاول إيجاد بعض الحلول الضرورية التي تعمل على التقليل من المشكلات وتزيد من الربحية والاستدامة لبرنامج التصدير.

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه عملية التصدير خارج المحروقات في الجزائر:

توفر الأسواق الخارجية العديد من فرص النمو، إلا أنه لا تزال آفاق التجارة الدولية عرضة للكثير من التحديات والعراقيل منها: [1]

- نقص الكفاءات البشرية المسؤولة على التخطيط للنشاطات الاقتصادية.
- قلة الكفاءة العاملة.
- الجهل في التعامل مع بعض الحواجز كاللغة والاختلافات الثقافية والمسافة والفحوصات الجمركية على الحدود، ومخاطر التلف أو فقدان الشحنات.
- عدم الدراية بالجوانب القانونية للحدود للأسواق المستوردة
- صعوبة التنبؤ بالتطورات في أسعار صرف العملات بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية، الذي يمكن أن يؤدي إلى خسارة الأرباح بشكل عام.
- تسامح العديد من الأسواق الناشئة مع الرشوة وغيرها من أشكال الفساد.
- تأثير كل منا العوامل المناخية على الشحن البحري والذي يمثل حوالي 80% من التجارة العالمية من حيث الحجم.
- عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية المصدرة على التعرف على المعايير الدولية للمنتجات.
- ضعف القدرات التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

[1] _ بين الذيب سعيد، بليزاك عبد الله، عراقيل التصدير خارج المحروقات في الجزائر، دراسة حالة المصدرين بولاية المسيلة، كلية العلوم والاقتصادية والتسيير، فرع علوم تجارية، تخصص تسويق وخدمات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2020، ص53.

- القيام بعرض سلع لا تتوافق مع معايير الدول الأخرى.
- صعوبة الدخول للأسواق بسبب الشروط المستحيلة التي تضعها بعض الدول.
- الفشل في محاولة الدخول لقنوات التوزيع وللأسواق بسبب عدم توفر المعلومات أو الجهل في كيفية الحصول عليها.
- امتلاك العديد من الدول لأنظمة بيوقراطية معقدة تتطلب مستندات وشهادات للسماح لها بمعالجة الشحنة.
- تتطلب بعض مشاريع التصدير ترخيص لمرة واحدة، ويعتمد هذا غالبا على المنتجات التي يتم تصديرها والبلد الذي يتم استيرادها إليه.
- عدم توفر أسطول بري مناسب لنقل البضائع مما سيتسبب في ارتفاع تكاليف الشحن وعدم الالتزام بالمواعيد مع العملاء في الخارج.
- عدم توفر حاويات خاصة بمقاييس عالمية تحافظ على أمن وسلامة بعض البضائع التي تكون سريعة التلف أو الالتهاب مثلا[1].
- احتكار خدمات النقل من طرف شركات أجنبية وفرض سياستها وشروطها على المصدرين الجزائريين.
- ارتفاع أسعار الشحن.
- الإنسداد والعرقلة المحتملة للبحرية التجارية لبعض الدول.
- عدم التغلب على العقبات الخارجية رغم الخبرات التسويقية.
- نقص التجهيزات الحديثة التي تقوم بتعبئة وتفريغ السلع على مستوى الموانئ والمطارات.
- صعوبة التزامن والتعامل مع التكنولوجيات المتطورة الحديثة.
- غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين.

[1]- قماز ليلى، دور الحاويات في المساس بالأمن والسلامة البحرية، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، العدد الثاني، سنة 2014، ص48.

- عدم الاستقرار السياسي لبعض الدول المستوردة.
- مشاكل الاستثمار الجزائري.
- التضخم وارتفاع أسعار الطاقة المقترنة بارتفاع أسعار الضروريات كالغذاء والذي بدوره يتسبب في إنفاق الأسر لأموال أقل على السلع.

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمواجهة العراقيل الخاصة بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

من خلال ما سبق ذكره من عراقيل للتصدير تبين لنا أنه يمكن للاقتصاد الجزائري أن يحقق ازدهار ونجاحا بما يلي: [1].

- إنشاء مؤسسات اقتصادية تستطيع تصنيع منتجات تتوافق مع المعايير الدولية.
- إقامة دورات تدريبية تدعم الجانب العلمي والمهني لهذه الكوادر.
- تكوين خبراء ومختصين بمستويات عالمية في مجال التصدير والتسويق.
- الأخذ برأي الخبراء التسويقين حول كل شيء بدءا من إنشاء العبوة إلى إيجاد مركز التوزيع المناسب.
- توظيف خبراء لدى المؤسسات الاقتصادية المصدرة في ميدان التصدير.
- معرفة الأسواق ومواقع التصدير المراد منافستها.
- إقامة علاقة عمل جيدة مع وكيل شحن ذو خبرة جيدة.
- تأكد المؤسسات المصدرة من قبول المستهلكين لمنتجاتهم، ومن وجود مساحة فارغة في السوق، مع مراعاة الفروق الثقافية والتفضيلات المحلية والاتجاهات الحالية لبلد الوجهة بهدف الحصول على منتجات تصدير ناجحة.
- تكليف لجنة لتجميع وتحليل المعلومات عن الأسواق الخارجية.

[1]- جهينة عقاب، وآخرون، واقع تحديات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة 2010-2020، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة 2021، ص72.

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية للتوجه نحو الأسواق العالمية.
- ضرورة إنشاء خطط مميزة لكل سوق، فإن خطط العمل ليست مقاسا واحدا يناسب الجميع، فقد تتطلب بعض الدول الكبيرة خططا كالتخطيط للتكاليف الغير متوقعة أو البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
- فهم الجونب القانونية لكل سوق، مثلا ماذا يحدث عندما يظهر خلاف بشأن تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة؟، وماذا يحدث عندما يرفض العميل الاستلام أو الدفع؟.
- الاعتماد على خبراء أكفاء لإدارة عمليات النقل من خلال أنظمة تقنية وبرمجية للتخطيط والمتابعة وضمان الشفافية والالتزام بالاستلام والتسليم.
- فتح الطرقات البرية لدول الساحل.
- فرض قوانين وعقوبات صارمة لكل من يتعامل مع الرشوة أو غيرها من أشكال الفساد الإداري.
- التأكد من أن شركائك يحترمون ويفهمون قوانين بلدك الجزائر.
- استخدام مصطلحات التجارة الدولية التي تحتوي على مجموعة عالمية من القواعد والمبادئ التوجيهية التي تساعد على تسهيل التجارة، مثلا نجد المصطلحات التالية خاصة بالنقل البحري والممرات الداخلية:

- **CFR**: التكلفة والشحن (أدخل ميناء الوجهة المحدد).
- **CIF**: تكلفة التأمين والشحن (أدخل ميناء الوجهة المحدد).
- **FAS**: مجاني بجانب السفينة (أدخل اسم ميناء التحميل).
- **FOB**: مجاني على متن الطائرة (أدخل ميناء التحميل المحدد).

- رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة لترويض التضخم، مع عدم الإفراط في التشديد الذي قد يؤدي إلى الركود في بعض البلدان، وعدم استقرار التدفقات المالية العالمية.
- التأكد من تغليف شحنتك بشكل يتناسب ويلبي متطلبات الرحلة.

- التقيد بلوائح الاستيراد الخاصة بالدولة التي تصدر لها.
- إنشاء فرق جمركية متنقلة بهدف ربح الوقت والمحافظة على أمن وسلامة المنتجات المعدة للتصدير.
- طلب المساعدة من مستشاري قانون الجمارك، وخدمات الامتثال التجاري لتسهيل حركة البضائع، وتجنب كابوس تجميد الصادرات في الجمارك.
- قيام الدولة بوضع استراتجيات عمل مشتركة بهدف تنسيق العمل بين جميع المؤسسات الجزائرية المصدرة ومكاتب التمثيل في الخارج من خلال تبادل الخبرات.
- توجيه فريقك للتركيز على الأشياء المهمة بدلا من التركيز على المهام الزائدة بهدف تحرير أقصى استفادة من كل دور.
- الاستفادة من البرامج والأدوات التي تعمل على تحسين الكفاءة في العمل كبرامج حلول الشحن التي تقوم بتنسيق المعلومات ووضعها في المكان الصحيح والتي هدفها التقليل من البيانات الزائدة عن الحاجة. [1].
- وضوح الخطط اللوجيستية أمر حتمي لضمان سير الأمور بالسلامة.
- الحاجة إلى شريك لوجيستي على دراية بالقواعد واللوائح المحلية من أجل مساعدتك في تقليل المخاطر.
- التعامل مع الدول التي لديها أنظمة مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها، كما يجب مراعاة مخاطر تطور سعر صرف العملات الذي لا يمكن التنبؤ بها بناء على التغيرات الاقتصادية والسياسية.
- يجب على المؤسسات المصدرة التأكد من أنها تتبع نص القانون في كل معاملة تصدير، والتأكد من أن الشحنة لا تتطلب ترخيص من الحكومات المستوردة.
- إنشاء إدارة خاصة تساهم في حل مشاكل المصدرين.
- زيادة وتائر التحرر الاقتصادي مع تذليل الصعوبات التي تصادف الصادرات خارج المحروقات.

[1]- جهينة عقاب، نفس المرجع السابق، ص71-72.

- محاولة إدماج نماذج تجارية واقتصادية جديدة تقوم بخلق القيمة المضافة بهدف التقليص من تبعية الاقتصاد لمداخيل المحروقات.
- تشجيع وتنويع الصادرات غير النفطية وإعادة الاحتياطات الأجنبية إلى النمو مجددا.
- تسهيل بنك الجزائر للحصول على جميع مداخيل العملة الصعبة.
- المشاركة في المعارض الإقليمية والعالمية
- التسهيلات الإدارية والجمركية والضرائبية

الخاتمــة

يمكن أن نقول أن الصادرات تعد أحد أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول. فهي تساهم في النمو وزيادة الدخل القومي، وتحقق التوازن في الميزان التجاري والميزان المدفوعات، وتدعم قوة العملة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، توسع القاعدة الاقتصادية والإنتاج لتلبية الطلب المحلي والعالمي، مما يؤدي إلى .زيادة فرص التوظيف وتحسين الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

في الجزائر، لاحظنا أن الصادرات الوطنية تعتمد بشكل كبير على المحروقات بنسبة تقرب من 97%. هذا يعكس أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعتمد بشكل أساسي على القطاع الريعي، مما يجعله عُرضة لتقلبات أسعار المحروقات وصدمات سعرية خطيرة. ولذلك، سارعت السلطات الجزائرية إلى البحث عن وسائل وآليات لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها، والبحث عن بدائل في قطاعات أخرى .للتخفيف من التبعات السلبية لتغير أسعار المحروقات.

تم تطبيق مجموعة من الإجراءات لتسهيل وتشجيع وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مثل إجراءات الدعم والإعانات وتخفيض قيمة العملة، بالإضافة إلى التدابير الجمركية. تم اتباع استراتيجيات أخرى مثل التوجه نحو الأسواق الخارجية وتسهيل عمليات التصدير، واستراتيجية استبدال .الواردات وتخفيض الجباية والضرائب.

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن النتائج لم تكن مرضية ولم تصل إلى المستوى المطلوب. فنسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 8% من إجمالي الصادرات. ومن ناحية أخرى، ركزت الجزائر على قطاع الزراعة بسبب إمكاناته وقدراته الكبيرة التي يمكن أن تؤدي إلى تنميته إذا تم استغلالها بشكل أمثل.

النتائج الدراسة:

استخلصت من هذه الدراسة بعد النتائج يمكن أن تعطينا نظرة واقعية عن وضع الصادرات ومن أهمها:

-تقوم اليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات مجموعة من الحوافز و الوسائل ،حيث يؤدي الى عدم الإهتمام بها الى تأثير غير إيجابي في نجاح هذه الاستراتيجية.

- يوجد بعض الاستراتيجيات التي تضمن في ترقية الصادرات خارج المحروقات لكن لاتزال تطبيقها ضعيف .

- يوجد تدني في الصادرات خارج المحروقات بالرغم من تنوع المتعاملين معا في الجزائر من عدة دول.

الاقتراحات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

- تشجيع القطاع الخاص و إقحامه في الأسواق الدولية

-ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات و الأخد بنتائجها للنهوض بالإقتصاد الوطني؛

-توفير مناخ إستثماري يساعد على النهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات و السعي لتطوير و توسيع المناطق الحرة عن طرق تحفيز المستثمرين؛

-المراهنة على رفع جودة السلع المصدرة و تشجيع الإبتكار لضمان تنافسية المنتوجات الجزائرية في الأسواق الدولية ؛

-وضع إطار للشراكة في مشاريع متعلقة بالتصدير خارج المحروقات مع دول لها تجارب ناجحة في ذالك.

أفاق الدراسة:

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بهذه الدراسة، فاننا نعتقد أنها تتسع لاشكاليات أخرى جديرة بالبحث، نذكر من بينها:

- استغلال جميع المصادر المحتملة للانتاج لتنويع الصادرات خارج المحروقات.

- هيكلة المنتجات المصدرة خارج المحروقات و فقا لمتطلبات الأسواق الدولية.

- دراسة الأسواق الدولية و طرق توجيه النتجات الجزائرية لدخولها .

قائمة المصادر

والمراجع

1- المراجع باللغة العربية :

أولا: الكتب

1. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ،الدار المصرية البنانية ،القاهرة،1993.
2. عادل عبد المهدي ،الموسوعة الإقتصادية ،دار إبن خلدون ،بيروت ،1980.
3. فريد النجار ،التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية ، الدار الجامعية الاسكندرية ،مصر 2008

ثانيا: المجلات والمراسيم:

1. بن سحنون سمير، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات- آفاق و تحديات، مجلة أبحاث، المجلد7، العدد الأول،2022
2. خمخام عطية، بن دنيدينة سعيد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 2.
3. قماز ليلى، دور الحاويات في المساس بالأمن والسلامة البحرية، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، العدد الثاني، سنة 2014.
4. وليد بيبي و سمية صلعة ،حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر ،مجلة المالية و الأسواق ،المجلد 06،العدد 01

ثالثا: الرسائل والأطروحات (ماجيستر، دكتوراه، ماستر):

1. ابراهيم بلقلة ،آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية ،جامعة شلف 2008-2009.

2. ايزام خالد ،ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(الاجراءات ،الوسائل و الأهداف خلال العشرية 1990-2000)،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعلة الجزائر ،2002.

3. بلاوي عبلة،قاسمي رميسة،واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات(2020/2010)،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية ،جامعة أحمد درابة ،أدرار ،2022/2021

4. بهلول مقران ،علاقة الصادرات بالنمو الصادرات خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر 3، 2001.

5. بين الذيب سعيد، بليزاك عبد الله، عراقيل التصدير خارج المحروقات في الجزائر، دراسة حالة المصدرين بولاية المسيلة، كلية العلوم والاقتصادية والتسيير، فرع علوم تجارية، تخصص تسويق وخدمات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2020.

6. جهينة عقاب، وآخرون، واقع تحديات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة 2010-2020، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة 2021.

7. حمشة عبد الحميد،دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ،مذكرة ما جستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،2012-2013.

8. خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر، 1970-2006، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2008-2009.

9. عبدي زكرياء ،آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات ،المدرسة العليا للتجارة ،2016/2015.

المراسيم والقوانين

1. المادة 7 من قانون رقم 02-90 المؤرخ في 1990/9 من قانون تصدير المنتجات خارج المحروقات.

2. مرسوم تنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في 2011/01/20 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة و صلاحياتها وعملها.

3. مرسوم تنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في 2011/01/20 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة و صلاحياتها وعملها.

المواقع الالكترونية الرسمية

1) مصالح الوزير الأول | عرض الوزير الأول وزير المالية لمخطط عمل الحكومة بمجلس الأمة (premier-ministre.gov.dz)، تاريخ الاطلاع 27-5-2023، على الساعة 7:30

2) موقع https://www.aps.dz/ar/economie/99047-2020-12-30-15-55-17، تاريخ الاطلاع 27-5-2023، على الساعة 17.57

3) موقع https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/86842-2020-05-21-16-38-04، تاريخ الاطلاع 28-05-2023، على الساعة 6:18.

4) موقع https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/136079-2022-23-19-09-13-12، تاريخ الاطلاع 28-05-2023، على الساعة 6:19.

5) خطاب السيد الأمين العام، آفاق التحول الرقمي في الجزائر، الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحوكمة الإلكترونية العرب التاسع الذي تنظمه الاسكو، 16 كانون الأول، ديسمبر 2021.